مجلة الرائد

العدد : ٢٤٨ الموافق في صفر ١٤٢٥ هجري ٢٠٠٤/٤ ميلادي

فقرات من كتاب[١]: المواطن المستهلك أم المواطن المسيَّس[٢]	بقلم : أسرة التحرير

حلَّ المواطن المستهلك مكان المواطن المسيَّس الذي كان نموذجه المواطن في اليونان القديمة أو ذاك الذي صاغته النماذج الثورية المعاصرة . يستهلك المواطن المعاصر المنتوجات كما يستهلك الأفكار العابرة التي تقترحها عليه وسائل الإعلام المهيمنة تبعاً للأنماط المتتالية التي تبتكرها التكنولوجيا على الدوام . أصبحت التربية نفسها « سوبر ماركت » يسعى فيها كل واحد ، تبعاً لموارده المالية ، إلى توفير الشهادات العلمية لأولاده التي تسمح لهم بالحصول على مهنة تدرّ عليهم دخلاً محترماً . وفي رأس الهرم المعقَّد المؤلَّف من « السلع » الخدماتية التربوية المعروضة ، هناك الجامعات الأمريكية الكبرى حيث القيمة السوقية لشهادتها (أي مردودها المالي لحامليها) هي من دون شك الأعلى . أما الصحافة ووسائل الإعلام ، بما فيها السينما ، فتحتكرها في كل مكان المجموعات المالية الكبرى التي تميل إلى احتكار وسائل الاتصالات ، والنشاطات الترفيهية ، ودُور النشر الرئيسية .

وقد دخل تدريجياً أصحاب الثروات الجدد في العالم الثالث والبلدان الاشتراكية سابقاً ، إلى نادي الأغنياء الأكثر ثراءً في العالم ، الذين تزداد مشاركتهم في إدارة الشؤون العامة والنظام الدولي ، ويضعون طائراتهم الخاصة ويخوتهم في تصرف السياسيين الكبار . لا بل يدخل هؤلاء الأثرياء الكبار بدورهم إلى المعترك السياسي على الطريقة الأمريكية ، حيث يتطلب في هذا النادي الكثير من الإمكانيات المالية . كما يعمل هؤلاء على مؤسسات خيرية أو ذات هدف أكاديمي ، تجعلهم في موقع يمارسون من خلاله تأثيراً معيناً في المجتمع المدني والحياة الثقافية في بلادهم ، لا بل على الصعيد الإقليمي أو الدولي . أما المواطن العادي فقد أصبح مهمَّشاً ومسحوقاً وتافهاً ، وعليه أن يقنع بدوره كمستهلك أو كفقير جديد أو قديم ، من دون أن يشغله أي شيء إلا همّه اليومي في تأمين حاجياته وتربية أولاده . ويمكن ، في أحسن الأحوال ، للمواطن المنتمي إلى الطبقة الوسطى ، والذي يمتلك جهاز كومبيوتر ، أن يعلن رفضه لهذا الواقع عبر شبكة الإنترنت .

غالباً ما يخلط النظام الإمبريالي الحالي بين الحرية السياسية التي تتميز بها المواطنة وحرية تداول السلع الاستهلاكية (أو القدرة على الإفادة من التشكيلة الكبرى من الخدمات والسلع المتوافرة ، وكلها متشابهة تقريباً) . أما النشاط السياسي ، فيقتصر على السجالات الحامية التناقضية الطابع عبر التلفزيون ، وهي تشبه صراع الديكة الذي يجب ألا يتعدى دقائق معدودة ، بينما لا يملك إزاءها المُشاهد الساكن ، الوقت الكافي لاستيعاب تعابيرها المشفَّرة ، أو شيء من هذه المناظرات الكلامية المتقطعة التي لا تُجدي نفعاً . لذلك ، سيفضِّل المواطن المُتعب الهروب إلى أمكنة الترفيه المتوافرة ، أو ، في أفضل الأحوال ، تكريس أوقات فراغه في خدمة قضية واضحة ذات هدف محدَّد كالاهتمام بالقضايا الإنسانية في العالم الثالث ، أو حماية البيئة أو المستهلك .. إلخ . لم يعد البعد السياسي ، كما حددت معالمه فلسفة الأنوار ، يدخل ضمن اهتمام المواطن اليومي ، ولا يستطيع أن يكون كذلك .

---

(١) ننقل في هذا الباب فقرات من كتب نظن فيها الفائدة للقراء ولا يعني ذلك تبني أسرة التحرير لما فيها من أفكار . (هذه الفقرة منقولة عن كتاب " شرق وغرب : الشرخ الأسطوري " للأستاذ جورج قُرم) .

(٢) هذا ما تسعى إليه أمريكا في منطقة الخليج وتريده للعراق وجيرانها في المستقبل . (التحرير)

يمكن أن تدوم أزمة هذا النظام ذي الطابع الإمبريالي طويلاً ، لأن فرنجة العالم لا يمكن الرجوع عنها . وإذا كان الخطاب النقدي في الغرب لا يستطيع التوصل إلى إرساء سلطة أخلاقية ذات مصداقية عالمية ، وإذا كان لا يستطيع الشفاء ، هو نفسه ، من بعض النرجسية التي تميَّزَ بها تحت ستار الماركسية ، حين كان يبث أفكارها محاولاً خلق توازن فعال مع النرجسية الليبرالية المحافظة وهي تفرض سيطرتها اليوم على الساحة بشكل حاسم ، فيُخشى ، والحالة هذه ، أن يتفشَّى القلق الحياتي والوجودي الكبير الذي يعتري تطور الديمقراطية الحديثة وتنتشر عدواه بشكل كامل . ولا يبدو أن الهيمنة الثقافية التي يمارسها الغرب على كوكبنا ستنتهي قريباً ، ولا يبدو محتملاً أن نرى على المدى القصير انبعاثاً ما لفكر فلسفي وتاريخي في كل مكان ما من العالم ، فلا الصين ولا الهند ، وهما دولتان جبارتان تاريخياً ، قد أنجبتا حضارتين عظيمتين ، مؤهَّلتان على ما يبدو لصياغة رؤية سياسية جديدة للمستقبل ، أو لإعادة الدفق والحيوية إلى الصيرورة البشرية .

لن يتحقق التغيير الإيجابي ، وسط عالم متفرنج كعالمنا ، إلا حين يُفَكُّ الحصار الذي تمارسه الثقافة الغربية على خناق العالم ، ولا يبدو هذا وشيك الحدوث على المدى القريب . ومع ذلك ، فإن فك هذا الحصار وحده سيسمح بالقيام بإعادة نظر أكثر استقلالية في الثقافات الكبرى الأخرى ، أو بإحياء جديد للفكر النقدي الفلسفي والسياسي بمشاركة العالم غير الغربي فيه ، وفي هذه الحالة سيتمكن هذا العالم من استعادة الثقة بنفسه . تكمن المشكلة ، إذاً ، في معرفة ما إذا كان الفكر النقدي سيظل مهمَّشاً ضمن المنطق الذي تسير وفقه الآلية الراهنة للنظام الدولي ، وهو إمبريالي الطابع أكثر مما هو ديمقراطي ، بالرغم من بعض التقدم الإيجابي الذي أُحرز في هذا المجال . وقد سعينا من خلال محاولتنا فكَّ رموز التعقيدات الناتجة عن فرنجة العالم ، إلى أن نفتح الباب لسجال نقدي حرّ ، بنّاء ، يمكنه تعرية الكليشيهات والأفكار المسبقة التي تفترض أن العالم مقسَّم إلى مناطق متناحرة لا يمكنها التلاقي .